جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

تحليل الوضع الاقتصادي لما بعد جائحة فايروس كورونا المستجد

(مرحلة التعافي)

تقرير دوري

تصدره

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

نيسان/ 2020

أولا: تحليل الوضع الاقتصادي بعد جائحة فايروس كورونا المستجد

التوقعات الاقتصادية حول الاقتصاد الأردني

- إن التوقعات الاقتصادية تشير إلى أن العالم أجمع سيواجه تراجعاً كبيراً في النمو، مقارنة بما كان عليه الحال قبل الأزمة، كما أن العديد من الدول ستواجه انخفاضاً في الناتج الإجمالي، إلا أن توقعات صندوق النقد الدولي أن يستعي الاقتصاد الأردني وتيرة نموه بشكل أسرع من الدول الأخرى، نتيجة الاجراءات الصحية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة للحد من تبعات أزمة كورونا، خاصة وأن تجاوب الحكومة الأردنية جاء سريعاً لاحتواء الأزمة. كما وتعد الأردن من أفضل 10 دول في العالم بالتعامل مع أزمة فايروس كورونا، والأول عربياً.
- واكد البنك الدولي في تقرير له بعنوان "كيف يمكن للشفافية أن تساعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، على ان التطورات العالمية الأخيرة في ضوء جائحة كورونا سيكون تأثيرها سلبيا على آفاق النمو في المنطقة، و ان اثار ازمة كورونا ستتفاقم إلى حد كبير من خلال التباطؤ في أسواق التصدير الرئيسية والأسواق الإقليمية، وانخفاض السفر الدولي والتدفقات الأجنبية، وتعطيل قطاع الخدمات، مع تنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي بشكل صارم.
- وبين التقرير ان انخفاض أسعار النفط سيساعد على خفض فاتورة واردات المملكة من النفط، وسيحد من تدهور حساب المعاملات الجارية، على الرغم من أن تأثيره على تحويلات العاملين المغتربين والتمويل الميسر الدولي، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن يعوض جزئياً بانخفاض فاتورة الواردات.
- واعتبر التقرير ان الشفافية بشأن القضايا الاقتصادية الحرجة – مثل الدين العام والعمالة – هي الحل الأمثل لدفع النمو وتعزيز الثقة في الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و ان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه حاليا صدمات مزدوجة غير مسبوقة مع تفشي وانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) إلى جانب انهيار أسعار النفط، مبينا ان هاتان الصدمتان تؤديان إلى زيادة تراجع النمو الاقتصادي البطيء بالفعل في المنطقة، ويعود ذلك جزئيًا إلى نقص الشفافية في البيانات.
- قبل حدوث الأزمة الراهنة كانت التوقعات من قبل البنك الدولي أن تصل نسبة نمو الاقتصاد الأردني (الناتج المحلي الإجمالي) إلى ما نسبته2.3 % حتى نهاية العام الحالي، و 2.5% لعام 2021 إلا أن

المستجدات الراهنة اقف عائقاً أمام تحقيق هذه النسب المتوقعة خاصة وأن الاقتصاد الأردني سيحتاج إلى فترة زمنية ليتعافى تماماً من تداعيات فايروس كورونا.

- كما وتشير توقعات صندوق النقد الدولي أنّ معدّلات الديون والبطالة والعجز ستزداد في الشرق الأوسط على خلفية إجراءات مكافحة فيروس كورونا المستجد وتراجع أسعار النفط، ما يفاقم معاناة اقتصادات تضرّرت على مدى عقود بفعل الحروب.
- وأشار التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي تحت عنوان "الآفاق الاقتصادية الإقليمية" ان "جائحة كوفيد-19 وتراجع أسعار النفط سوف يتسببان في اضطراب اقتصادي كبير في المنطقة و قد يكون تأثيره طويل الأمد. حيث إن هذا الوباء سيفاقم مشكلة البطالة في المنطقة ويزيد من مستويات الدين العام والخارجي .
- ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 3,3 % هذا العام على خلفية إجراءات مكافحة فيروس كورونا المستجد وتراجع أسعار النفط. كما أنّه من المتوقع أن يتدهور العجز المالي في المنطقة من 2.8 % من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 إلى 10 % من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام.
- وتحت عنوان "توقعات غير مؤكدة بشأن النمو والحساب الجاري والرصيد المالي" أشار البنك الدولي إلى تراجع هذه المؤشرات بشكل حاد حيث توقع تراجع النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي "انكماش" بنسبة 3.5 % وتراجع نسبة الحساب الجاري من الناتج المحلي بنسبة 3.9 % وتراجع نسبة الرصيد المالي من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 4.4 %. فيما كان التقرير قد أشار الى أنّ القطاع الخاص يتوقع نموا في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2.3 %، كما أشار البنك الى توقعات النمو"حتى تشرين الأول (أكتوبر) 2019 قد قدرت بـ2.3.%
- أظهر نقرير أصدرته وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد سيضعف آفاق النمو في الأردن على المدى القريب ، خاصة من خلال تأثيره على قطاع السياحة. وأوضحت الوكالة بان انخفاض أسعار استيراد الطاقة بشكل كبير وتوسيع الدعم المالي الدولي ، بما في ذلك المنح والتمويل الميسر وبرنامج صندوق النقد الدولي الجديد الذي تمت الموافقة عليه مؤخرًا، سيعمل على توازن التأثير السلبي على المدى القريب لوباء فيروس كورونا حول النمو وعائدات السياحة وشروط التمويل الخارجي.

- ورجحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني في تقريرها أن تؤدي صدمة أزمة فيروس كورونا المستجد إلى الانكماش الاقتصادي الأول في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن منذ 30 عامًا. وتوسع العجز المالي وزيادة الدين أعلى من 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي، يشار الى أن آخر مرة سجل فيها الاقتصاد الاردني انكماشًا كان في العام 1990. كما وتوقعت الوكالة أن يرتفع الدين الحكومي، فوق 105٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2021-2022.

- وتوقعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هذا العام بحوالي 3.5٪ ، بعد نمو 1.9٪ في 2019 ، بسبب القيود الحكومية لقمع انتشار الوباء والذي أدى الى تعطل الأعمال التجارية العادية وأنشطة الاستهلاك و انخفاض حاد في وصول السياح والذي قلل من النشاط في قطاع الضيافة والنقل. وتوقعت الوكالة أن يتوسع الحساب الجاري إلى ما يقرب من 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 متوقعة بعودة النمو مرة أخرى في 2021-2202، وسيعزز برنامج صندوق النقد الدولي الجديد مصادر التمويل للاردن في بيئة خارجية صعبة.

تؤكد الدراسات والتقارير الاقتصادية بأن فايروس كورونا المستجد سيفرض تغييرات عديدة حتى بعد التعافي من تداعيات الأزمة الراهنة حيث:

1. التوجه نحو الإستخدام المكثف للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأسواق الافتراضية في مجالات الأعمال المختلفة.
2. بدء إعتماد أسواق العمل على أنظمة العمل الجديدة مثل نظام العمل المرن، أو العمل عن بعد والتوجه نحو التوسع في أنظمة الأتمتة.
3. توجه العديد من الدول نحو ممارسة أدوار رقابية بشكل أكبر إلى جانب التحكم بشكل أكبر في حركة التجارة الخارجية.
4. حدوث تغيرات في التكتلات الاقتصادية الكبرى بحيث يعاد تشكيل خريطة الانتاج الصناعي العالمي.
5. التوجه نحو تطبيق سياسة الاعتماد على الذات في الانتاج ، بمعنى التوسع الحقيقي في بناء صناعات تكاملية عامودية ، وبناء سياسات الحوافز الاقتصادية حولها، وهذا ينطبق ايضاً على

الصناعات الزراعية وسياسات تطوير واضحة في تكنولوجيا الانتاج ، من خلال تشجيع مراكز البحث العلمي في المؤسسات والجامعات ورصد الميزانيات الكافية لهذه السياسات.

6. التوجه نحو تغيير سياسات التعلم التقني وتطوير القوى البشرية في الأردن
7. التوجه نحو تطبيق سياسات تحفيز الاستهلاك المحلي من خلال تحسين القوة الشرائية للمستهلك وضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد من خلال سياسات نقدية فاعلة يتبناها البنك المركزي، وكذلك سياسة مالية رصينة تعتمد على تخفيض العبء الضريبي.
8. التوجه نحو تطبيق سياسات تحفيز الصادرات، عن طريق منح مزايا مباشرة وغير مباشرة للمصدرين من خلال تخفيضات ضريبية وتخفيضات في تعرفة الكهرباء والطاقة.

من المتوقع أن يواجه الاقتصاد الأردني عدد من التحديات بعد الإنتهاء من فايروس كورونا:

1. **التحديات المتعلقة بسوق العمل وإحتمالية خسارة الوظائف وتفاقم مشكلة البطالة نتيجة ذلك:** من المتوقع تأثر سوق العمل سلباً وتفاقم مشكلة البطالة بسبب جائحة كورونا خاصة وأنه قبل أزمة كورونا كان سوق العمل في الأردن يعاني من مشاكل هيكلية أساسية وبطالة مرتفعة حيث وبحسب دائرة الاحصاءات العامة يقدر عدد سكان الأردن ما يقارب 10.6 مليون نسمة تشكل القوى العاملة منهم 23.4 % يعملون أو يبحثون عن عمل. كما وتبلغ نسبة البطالة ما يتجاوز 19% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بباقي دول العالم.

2. **التحديات المتعلقة بإحتمالية تعثر شركات وفقدان أسواق تصديرية مهمة وعدم القدرة على الوفاء بتوريد البضائع للشركات المستوردة:** إن حالة التعطل وتوقف الأنشطة التجارية نتيجة حظر التجول وما رافقها من إجراءات إحترازية لمنع إنتشار فايروس كورونا نتج عنها إغلاق للمصانع وإنقطاع في سلاسل التوريد إلى جانب تأثر حركة التبادل التجاري.

3. **التحديات المتعلقة بنقص السيولة وتأثر التدفقات النقدية لقطاع الأعمال:** مع حالة توقف نشاطات أغلب القطاعات الاقتصادية من المتوقع حدوث شح في السيولة وتأثر التدفقات النقدية سلباً نتيجة تعطل النشاطات وعدم توليد الدخل والأرباح وإنخفاض المبيعات.

4. **التحديات المتعلقة بإعادة التداول في سوق عمان المالي:** من المتوقع ونتيجة لشح السيولة وحاجة المستثمرين للسيولة بأن يحدث هبوط حاد في أسعار الأسهم عند إعادة التداول في سوق عمان المالي.
5. **التحديات المتعلقة بإحتمالية تذبذب المنح والمساعدات من الدول المانحة:** إن جائحة كورونا تعد أزمة عالمية أصابت جميع دول العالم دون إستثناء وتكبدت الدول العديد من التكاليف للتعامل مع حيثيات الأزمة وبما أن مرحلة التعافي ستتوجب على الدول تخصص الموارد المالية في برامج وخطط إنقاذ اقتصادية من المتوقع أن تتوجه الدول المانحة والداعمة إلى توجيه الموارد المالية المتاحة نحو أولوية دعم اقتصاداتها.

6. **التحديات المتعلقة بالإعتماد على الذات وتحقيق الأمن الغذائي:** إن الظروف الراهنة ستفرض تغييرات عديدة على الاقتصاديات خاصة مع ما شهدته دول العالم من عد كفاية الإنتاج الوطني لتلبية الطلب المحلي للمستهلكين فمن المتوقع أن تتوجه الدول على الإعتماد بشكل أكبر على الصناعة المحلية وإعطاء الأولوية لتلبية الطلب المحلي وتوفير مخزون إستراتيجي على تصدير سلعها خارجاً، الأمر الذ يشكل تحدياً أمام الدول المعتمدة على التجارة الخارجية بشكل كبير.

7. **التحديات المتعلقة بعدم التمكن من تحقيق توقعات موازنة 2020:** تم بناء تقديرات موازنة عام 2020 من إيرادات ونفقات على فرضيات لم تأخذ بالحسبان حدوث أزمة مثل جائحة كورونا والتي ستفرض تغييرات في المعطيات خاصة وما سيرافق هذه الأزمة من تداعيات اقتصادية وفترة تعافي، الأمر الذي سيشكل تحدي، إلى جانب وجود إحتمالية لتراجع الإيرادات الحكومية من المصادر الضريبية نتيجة حالة التعطل التي فرضت على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

8. **التحديات المتعلقة بإحتمالية تراجع حوالات العاملين في الخارج:** تشير التوقعات إلى أن الدول النامية بصدد خسارة مصادر عائدات رئيسية في وقت يفرض فيروس كورونا المستجد تدابير إغلاق في أنحاء العالم متسبباً في تراجع حاد لمبالغ التحويلات المالية من عمال يقيمون في الخارج. حيث من المتوقع أن تتراجع التحويلات المالية بنحو 20% على مستوى العالم هذا العام وفقاً للبنك الدولي.

ثانياً: تحليل الوضع الاقتصادي خلال جائحة فايروس كورونا المستجد مرحلة منع إنتشار الفايروس

ملخص حول الآثار السلبية التي ألمت بالقطاعات الاقتصادية بمختلف نشاطاته:

- يزداد الواقع الاقتصادي تعقيداً بسبب كُلف مواجهة وباء كورونا وما يفرضه من علاجات وعزل وحجر صحي ومنزلي نتج عنه تعطيل أغلب مرافق الدولة وإيقاف نشاط القطاع الخاص و تعطل عجلة الإنتاج، وتضرر الاقتصاد الوطني. وما يزال هذا الوضع مستمر إلى أن يتم حل مشكلة الوباء وحصر عدد الإصابات والتعامل معها.
- لا يوجد قطاع لن يتضرر من أزمة كورونا حتى لو كان بنسب متفاوتة إلا أن تأثيراته ستطال كافة فئات المجتمع من الغني إلى الفقير ومن محدود الدخل إلى أصحاب الدخل المرتفع. الأمر الذي يثير تساؤولات عديدة حول الحالة التي سيؤول لها الاقتصاد الأردني إذا ما إستمر هذا الوضع لمدة أطول وما هي تأثيرات الوضع الراهن على خزينة الدولة وتمويل نفقات القطاع العام إلى جانب قدرة القطاع الخاص على توفير رواتب العاملين لديه مع التعطل التام خاصة وأن القطاع الخاص لديه إلتزامات ومصاريف تشغيلية وفوائد قروض وغيرها من النفقات. التي قد تجبره على التخلي عن عدد من العاملين لديه مما يتيح فرصة لتفاقم مشكلة البطالة.

يمكن تلخيص أهم التأثيرات السلبية المتوقعة على المستوى الكلي كالتالي:

1. التأثير السلبي على التجارة الخارجية.
2. التأثير السلبي على أداء القطاع السياحي.
3. التراجع المتوقع لإيرادات الخزينة مع تراجع حجم التبادل التجاري وما يرافقه من إيرادات جمركية وضرائب على التجارة الدولية.
4. تراجع محتمل في النمو الاقتصادي
5. عدم التمكن من تحقيق النمو المتوقع في فرضيات الموازنة لعام 2020
6. خسائر في قطاع الطيران والنقل.
7. تراجع أداء القطاع الخاص بكافة قطاعاته وإزدياد الكلف عليه وقد يلجأ إلى تقليل حجم العمالة للتخفيف من التكاليف المترتبة عليه مما سيفاقم من مشكلة البطالة.
8. التأثيرات السلبية على الاستثمار وذلك لزيادة درجة المخاطر الاقتصادية الناتجة عن الكورونا
9. التاثيرات السلبية على سوق رأس المال في بورصة عمان والمتعاملون فيها.

10. التأثيرات السلبية على القطاع التجاري وقطاع التجزئة من تجار وقدرتهم على سداد الإلتزامات الإئتمانية التي عليهم والوفاء بالديون المترتبة عليهم نتيجة البيع والشراء بأجل.
11. إحتمالية تزايد حجم الديون المتعثرة وذلك لعدم القدرة على السداد.

يمكن تلخيص أهم التأثيرات السلبية المتوقعة على المستوى الجزئي كالتالي:

الرقم	القطاع	التأثيرات السلبية
1	القطاع السياحي	1. بعد توقف السياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات وتراجع حركة النقل الجوي بشكل عام سيعاني القطاع السياحي من أزمة حقيقية خاصة الشركات السياحية. 2. لقد تسببت الأزمة الراهنة في إغلاق ما يقارب 300 مطعم بحجم عمالة يقدر 6000 عامل، إن فترة التعطل تسببت بخسائر لقطاع المطاعم خاصة وأن هذا القطاع يعتمد بدخله على الحركة اليومية للزبائن، الأمر الذي يؤكد حاجة هذا القطاع للدعم حيث قد يحتاج قطاع المطاعم السياحية إلى ما يقارب 120 مليون دينار لتعويض الضرر الذي وقع عليه.
2	القطاع اللوجستي والنقل ونشاط ميناء العقبة	1. ضوء إنتشار وباء الكورونا وما لحقه من تفعيل قانون وإصدار القرارات الحكومية المتعلقة بحظر التجول وتعطيل الدوائر العامة والخاصة، واجه هذا القطاع صعوبة في التخليص على البضائع ضمن فترات السماح المعمول بها في المطارات والموانيء ولدى شركات النقل مما قد يرتب عليه غرامات تأخير وأجور أرضيات كبيرة. 2. لقد تم تحديد فترات السماح من قبل بعض الجهات ولمدد قصيرة لكنه من الواجب والضروري إصدار قرار واضح بإعفاء جميع البضائع من رسوم الأرضيات وغرامات التأخير بسبب الظروف الراهنة، وبشكل مؤقت إلى حين إنتهاء الأزمة. 3. إن أصحاب البضائع سيتحملون مبالغ هائلة مما سيؤدي إلى الإضرار بالقطاع التجاري والصناعي بشكل كبير وسينعكس ذلك وبكل تأكيد على المستهلك، كما أن الشركات العاملة في قطاع النقل والتخليص ووسطاء الشحن ووكلاء الملاحة وشركات التخليص هي الأكثر نضرراً لأنها الجهات المسولة عملياً من سداد الرسوم والغرامات إلى الجهات المعنية من مطارات وموانيء وإذا لم يتم الدفع لا يتم تسليم البضائع وتضاعف قيم الرسوم

		والغرامات. **4.** في حال حدوث إمتناع عن التسليم وتخليص السلع سينتج عنه تأخير وتعقيد في عمليات النقل والتخليص وسينتج عنه تلف في السلع أو إقتراب مدد إنتهاء صلاحيتها. **5.** إن فرض الرسوم والغرامات الناتجة عن تأخير التخليص على السلع سيؤدي إلى مطالبات ودعاوى بين التجار وأصحاب البضائع والناقلين والوكلاء ووسطاء الشحن والجهات التي فرضت تلك المبالغ.
3	قطاع الطيران	**1.** حركة الطيران المرتبطة بالمملكة في تراجع بلغت نسبته بالحد الأدنى 15 % خلال الشهرين الماضيين، وما رافقه من إنخفاض في حركة المسافرين من والى المملكة وهذا يعني تراجع في أرباح شركات الطيران، أي أن ايرادات الحكومة من عائدات المطار ورسوم الملكية من أرضيات طيران ورسوم وضرائب ستشهد هبوطاً.
4	القطاع التجاري والخدمي	**1.** إن حالة الركود تسود المشهد العام للقطاعين في الآونة الأخيرة بسبب انخفاض المبيعات في غالبية القطاعات التجارية، وإنخفاض الإقبال على التجمعات في المولات والمطاعم ومراكز الترفيه المختلفة. **2.** تراجع حجم الطلب على الصادرات الأردنية من قبل عدد من الدول التي تعاني من فايروس كورونا إلى جانب وجود نقص عدد من مدخلات الإنتاج للصناعات الوطنية والتي يعتمد على إستيرادها من الخارج. بالإضافة إلى إرتفاع كلف بعض المدخلات التي بدأ الطلب عليها يرتفع نتيجة أزمة الكورونا مثل صناعة المعقمات وغيرها. **3.** تأثر القطاع الصناعي بشكل سلبي خاصة مجالات التصنيع الأخرى غير المنتجات الغذائية والصحية على سبيل المثال مجال تصنيع قطع غيار السيارات خسر ما نسبته 80% من صادراته التي كانت موجهة إلى أمريكا وكندا بسبب عدم إمكانية شحن البضاعة الجاهزة وعدم التمكن من تحديد موعد لإعادة بدء الإنتاج نتيجة الظروف الراهنة. لأمر الذي قد ينتج عنه الإستغناء عن 50% من العمالة الموجودة.
5	الصناعة الوطنية	**1.** تراجع حجم الطلب على الصادرات الأردنية من قبل عدد من الدول التي تعاني من فايروس كورونا إلى جانب وجود نقص عدد من مدخلات الإنتاج

		للصناعات الوطنية والتي يعتمد على إستيرادها من الخارج. بالإضافة إلى إرتفاع كلف بعض المدخلات التي بدأ الطلب عليها يرتفع نتيجة أزمة الكورونا مثل صناعة المعقمات وغيرها. **2.** تأثر القطاع الصناعي بشكل سلبي خاصة مجالات التصنيع الأخرى غير المنتجات الغذائية والصحية على سبيل المثال مجال تصنيع قطع غيار السيارات خسر ما نسبته 80% من صادراته التي كانت موجهة إلى أمريكا وكندا بسبب عدم إمكانية شحن البضاعة الجاهزة وعدم التمكن من تحديد موعد لإعادة بدء الإنتاج نتيجة الظروف الراهنة. لأمر الذي قد ينتج عنه الإستغناء عن 50% من العمالة الموجودة.

<u>إتخذت الحكومة عدد من الإجراءات الهادفة إلى الحد من تداعيات فايروس كورونا الاقتصادية مع التزامن مع إعادة التشغيل التدريجي لعدد من القطاعات الاقتصادية: وما زالت الإجراءات مستمرة</u> :

1. إجراءات متعلقة بالسياسة النقدية على وجه الخصوص أدوات الدين العام حيث هدفت هذه الإجراءات إلى تخفيض سعر الفائدة.
2. إجراءات هادفة إلى ضخ سيولة إضافية للاقتصاد الوطني من خلال تخفيض الإحتياطي الإلزامي.
3. إجراءات هادفة إلى تقديم تسهيلات إئتمانية للقطاعات الاقتصادية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال البرامج التمويلية.
4. إجراءات هادفة إى تأجيل الإلتزامات من فوائد ورسوم وضرائب على مختلف القطاعات خلال فترة التعطل.
5. إجراءات هادفة إلى ضمان ديمومة الوظائف من خلال تقليل نسب إشتراكات الضمان على القطاع الخاص وتفعيل صندوق التعطل.
6. إجراءات متعلقة بتسهيل العملية الاستثمارية من خلال تأجيل دفع رسوم التراخيص الإنشائية وتمديد مدد سريان الأشغال.
7. إجراءات هادفة لدعم القطاع السياحي من خلال تخصيص 10 ملايين للحفاظ على المهن السياحية.